ملخص تنفيذي

يضمّ هذا الكتاب مجموعة من التقييمات الخاصة بالاقتصاد اللبناني مع سلّة من الاقتراحات، السياسات والتدابير، التي تسمح بإعادة وضع الحلقة الاقتصادية في مسار تنموي وإزالة العوائق امام قدرته التنافسية، والعمل على تفعيل قدراته وإصلاح مواطن الخلل في بنيته والعمل على تصحيح العجز المتراكم وزيادة قدراته وحماية قوته البشرية وقدرة إبداعه، وإعادة تقويم تركيبته الهيكلية للتوصل الى انطلاقة تؤدي الى تأمين ديمومة نشاطاته واستقرار العمالة والاستفادة من كل طاقاته.

إن المساهمات المتنوعة في هذا الكتاب تدلّ على عمق الأزمة وحجم الورشة المطلوبة لإزالة المعوقات كافة.

تحضير المنافسة

وهي تتعلق بسنّ قانون المنافسة للحدّ من حواجز الدخول والخروج والتصريح عن إتفاقات البيع، وإنشاء إدارة المنافسة، والعمل على تسهيل المعاملات القانونية وإلادارية، وتشجيع الدمج للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين وسائل انتقال السلع ومتابعة السياسات التنافسية.

مساندة القطاعات

من خلال تفعيل العمل الحكومي وإعداد خطة شاملة للمساندة، وربط الحوافز بعضها ببعض لتحقيق أفضل النتائج، وعدم التفريق بين القطاعات وتقييم دوري لفعالية البرامج وتصحيحها وعدم الإكتفاء ببرامج الدعم المالي وشمولها التأهيل والتدريب وتطوير شبكات الإرشاد وإعادة هيكلية المؤسسات المتعثرة واستقطاب صناديق استثمار مع كفالات وضمانات تتيح لها تمويلها.

كما يشمل العمل تمويل المؤسسة اللبنانية لتعزيز الصادرات، وسن برامج زيادة الأعمال في

الجامعات، وتطوير المشاريع التي تريدها النساء . كما يجب الاستفادة من البرامج الدولية في هذا الخصوص والعمل مع المؤسسات والجمعيات المهنية للقطاع الخاص لإنجاح تلك المبادرات.

تحسين شروط الإنتاجية

هنا تلعب اللامركزية دوراً في خلق مناخ إنتاجي يؤثر في المنافسة، وتحسين القوة الشرائية وسوق العمل، ولجم البطالة، ورفع العوائق امام مجتمع الاعمال، واعتماد اللامركزية الإدارية، وتنظيم المرافق العامة، وتحسين مناخ الإستثمار والسيطرة على الأكلاف الاقتصادية، والحد من الممارسات الاحتكارية، والمحافظة على مستوى التعليم، وترشيد استعمال الطاقة والاستثمار في إصلاح النظام الإداري نحو فعالية أكبر.

إعادة تدريجية للبنان الى الخارطة الدولية للإستثمارات

إن الفوائد المترتبة كثيرة، من بينها:

– تحسين النمو والاداء الاقتصادي، إزدياد التحويلات المالية الخارجية، تحسين البيئة الاقتصادية بمزيد من الفعالية والانتاجية، تحسين وتدريب الموارد البشرية، رفع مستوى الادوات التقنية وإلإدارية، الانخراط في الاسواق العالمية، تحسين القدرات التنافسية، استثمار الموارد الطبيعة، تطوير البنى التحتية، إعادة هيكلية وتحسين أداء المؤسسات العامة.

– إن التدفقات الخارجية تنعش السوق وفرص الإستثمار وتقوي الأطر السياسية والقانونية، كما أن توفير البيئة الاستثمارية الناضجة (كلفة المواد، النظام الضريبي، البيروقراطية، الفساد)، بالإضافة الى البنى التحتية المناسبة، تساعد على جذب الإستثمارات.

– إن الموانع عديدة، ومنها الاستقرار السياسي المفقود، والمخاطر الاجتماعية، والنزوح السوري، وضعف الحوكمة، والعجوزات الهيكلية وتباطؤ القرارات، وانخفاض قدرة الخزينة على تمويل الاستثمارات، وهشاشة السوق المالية وضعف البيئة القانونية، بالإضافة الى فقدان الترويج.

سياسة تشجيع المؤسسات الصغيرة

إن هذه السياسة محورية من اجل بناء حلقة اقتصادية متراصة، وهي تبنى عبر تسهيل المعاملات الإدارية والتشجيع على حصول الوحدات على التمويل والمساعدة على عولمة المؤسسات والعمل على إنماء المبادرة الفردية وتحسين قانون الافلاس والفرص البديلة، كما

يفترض على الدولة ان تهتم بالموجبات الاجتماعية وإعفاءات ضرائبية ومساندة عملية التسويق وتأمين التمويل بشروط مرنة.

إن حصول هذه المؤسسات على دعم لتشجيع النمو، والمحافظة على البيئة، وتطوير الطاقة الانتاجية والطاقة البشرية العاملة في قطاع الانتاج، والقيام بسياسات حاضنة كتسهيل المعاملات وتصويب الأكلاف الخارجية، والمساعدة في التسويق والتصدير، هامة للغاية، كما ان الحلقة الكاملة للعمل يجب ان تستقر: سياسة الشباك الواحد ومساعدة المؤسسات على الاقفال، والحد من البيروقراطية، وتصويب الأعباء، والمساعدة على الدخول في المناقصات العامة والتركيز على دخول الاسواق الاوروبية، هي من المهام الأساسية التي يجب أن تتوافر لمساندة تلك المؤسسات.

إصلاح المالية العامة

إن هذا البند الأساسي يستند الى ضرورة العمل على لجم العجز المتفاقم:

– من خلال ترشيد الانفاق وضبط الهدر، وإلغاء بعض المؤسسات والهيئات المبذرة، وتحسين إدارة السيولة من خلال إنشاء حساب موحد وتحديث قانون المناقصات، وإصلاح القطاع العام والتوظيف العشوائي، وإصلاح نظام التقاعد ونهاية الخدمة، وخفض خدمة الدين من خلال لجم الدين العام وتحديد سقف سنوي لزيادة النفقات، وتحسين إدارة الاملاك العامة، وتحسين الانتاجية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

أما التركيز على السياسة الضريبية، فيشمل الضريبة الموحدة على المداخيل، ورفع معدل الضريبة على الافراد والفوائد، وزيادة الرسوم على التبغ والكحول، وإعادة النظر في الرسوم الجمركية، وإستحداث ضريبة على الربح العقاري وتعديل الضريبة على القيمة المضافة، وإعادة الرسوم على البنزين والمازوت، وهذا يفترض تحديث الإدارة الضريبية والتدقيق في تصاريح الشركات وتعزيز جهاز الجباية، واقرار قانون الاملاك البحرية وتحصيل الاموال الناجمة عن تسوية مخالفات البناء.

أما الدين العام فلا يمكن لجمه سوى بزيادة نمو الناتج المحلي وخفض الفائدة على الدين العام وتحسين الفائض الأولي وزيادة معدلات التضخم، ولكن شرط ان تبقى تداعياتها ضمن السيطرة، وإنشاء أسواق ثانوية لتداول سندات الخزينة، وبناء استراتيجية متوسطة المدى لإدارة الدين.

أما الظروف المحيطة بهكذا برنامج فهي مرتبطة بالوضع العام الفعلي الذي يتصف بهشاشة الأمن.

في ما يخصّ الموازنة، فإن بروز رؤية شاملة وإحترام آلية تقديمها وإقرارها اساسي، فغياب قطع الحساب هو مشكلة بحد ذاته، بإلاضافة الى كل القواعد اللازمة لتحديث طريقة الجباية والصرف، كما يتضمن مواجهة كافة مستلزمات الاصلاح بما فيها مكافحة الفساد وتوسيع صلاحيات التفتيش ووضع نظام موحد للتقديمات الاجتماعية، بإلاضافة الى كافة الاجراءات الضرورية لضبط الانفاق وتفعيل الجباية .

أما السلسلة، وبالرغم من احقيتها، فإن مفاعيلها السلبية تفوق قدرة الاقتصاد والقطاع العام من استيعابها ولجم آثارها المتعددة، النقدية والمالية والتضخمية والاقتصادية.

القطاع المصرفي وتمويل الاقتصاد

إن قوة القطاع ونموه ساعدت على تلبية قسم كبير من الحاجات التمويلية للقطاعين الخاص والعام، كما ساهمت القروض المدعومة بدفع العجلة الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، وبالاخص القروض السكنية والتعليمية.لكن هناك ضعف من حيث عدم تنوع التسليف القطاعي، وكما ان القروض مركزة بشكل غير متكافئ على القروض القصيرة والمتوسطة والقروض التجارية والخدمات والقروض الشخصية. كما ان قطاعي الصناعة والزراعة مهمشان وقد تمّت الاستفادة من القروض المدعومة من مؤسسات خارجية لتوفير التمويل للقطاعات المنتجة.

إن نسبة توزيع القروض هي محددة بسبب محدودية فرص الإقراض، اما الخطوات الضرورية لتحسين توزيع التسليف فتفترض تعزيز التكافؤ في توزيع النشاط المصرفي بين المناطق، وتنشيط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى تملك المصارف اللبنانية فرصة التطوير لخدمات التمويل الأصغر (microfinance).

ولتوسيع تلك المهمات، هنالك ضرورة تحسين المنافسة وتسهيل التمويل وتوفير الخدمات. وعليه، لا يمكن ان تستمر تلك السياسات الا إذا عاد النمو وتم إصلاح المالية العامة وترشيد الانفاق، بإلاضافة الى الاصلاحات الهيكلية الاساسية .

بنية القوى العاملة وخصائصها في لبنان

إن التسرّع في تحرير المبادلات والتقلبات في النمو والتورم المالي الناتج عن صيغ الانفاق العام،

والعجز المالي وعدم ردم الفجوات في الإنماء المناطقي، والتردي في البنى التحتية، كل ذلك أدى الى التراجع في المستوى المعيشي لفئات واسعة وانخفاض التقديمات الاجتماعية على أنواعها.

إن الواقع الحالي يفتقد الى مؤشرات واضحة تتعلق بالمسوحات الديموغرافية، ومن الواضح ان خلق فرص العمل لم يكن على المستوى المطلوب، كذلك انكفاء العمل في الزراعة والصناعة لصالح خدمات ذات إنتاجية متدنية وتراجع مستوى التأهيل والمعرفة للسواد الأعظم في هذه العمالة، بالإضافة الى صعوبة الاستحصال على عمل ضمن فئات محددة (الوظيفة الأولى والوظيفة بعد عمر الـ45 سنة) وتراجع العمل النظامي الذي يوفر الحد الأدنى من الضمان الأجتماعي. كما أن مستوى التدني لعمل النساء والفجوة الناتجة عن هجرة الشباب هي سمات اساسية للعمالة في لبنان، كما يبدو ان تحسن مستوى التعليم ظاهرة أساسية للعمالة.

إن تراجع عدد الأجراء لحساب الذين يعملون على حسابهم مهمة لتطوير العمالة . بالإضافة الى ذلك، لقد إزداد عدد العاملين في قطاع الخدمات بشكل كبير على حساب الصناعة والزراعة.

45% من الأسر اللبنانية شهدت هجرة احد أفرادها (المهرة والمتعلمون بشكل خاص) وبلغ مستوى البطالة 11% من عدد العاملين.

لقد بلغ عدد الفقراء 38% من إجمالي السكان ويتركز في صفوف العاملين والمياومين والموسميين.

إن فقدان الحماية الأجتماعية للمتقاعدين أمر خطير، خاصة في القطاع الخاص حيث أن التعويضات لا يمكنها أن تخدم إلا جزءاً محدوداً من سنوات التقاعد.

الإصلاحات يجب أن تتركز على: إصلاح وتطوير السياسات الاقتصادية والحد من الأستثمار في اليد العاملة الرخيصة، وإعادة نظر في مستوى التقديمات الاجتماعية من خلال نظام تقاعد لا يكفي المبالغ المتراكمة حالياً ضمن أدنى معاش تقاعدي وشموله العاملين في لبنان كافة، واستبدال نظام التأمينات الصحية بنظام شامل يغطي المقيمين كافة، كما يجب إقرار نظام ضمان البطالة وإعادة النظر في تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي لنظام سوق العمل، بالإضافة الى تفعيل عملية التأهيل عبر المؤسسة الوطنية للاستخدام.

في نظام ضمان الشيخوخة للقطاع الخاص

يهدف البرنامج الى تأمين الحد الادنى للراتب التقاعدي وتأمين نسبة استبدال معقولة

ووضع أساس لرفع تلك النسبة، على أن يساوي الراتب التقاعدي حوالي 40% من الراتب الاخير للتقاعد بعد 30 سنة من الخدمة وتسديد الاشتراكات، مع الأخذ في الإعتبار تأمين استقرار المعاش، وإمكانيات القطاع الخاص والتوازن المالي. يتكون النظام من ثلاثة أركان: راتب حد ادنى، راتب تكميلي، راتب تكميلي تقديري (لذوي الدخل العالي) مع سقف 3 الى 10 أضعاف الحد الادنى، ويمكن الانتقال من نظام نهاية الخدمة الى نظام التقاعد ضمن شروط تم تحديدها.

أما التمويل المقترح فهو:

– 10% من قبل رب العمل .

– 4% تقتطع من الأجور.

– 2% من الدولة.

ويمكن اعتماد نسبة إضافية إختيارية يتم تقاسم تمويلها بين رب العمل والأجير بنسب محددة، على ان تكون الإدارة ضمن مؤسسة مستقلة تدير الاستثمارات بشكل شفاف.

قطاع التعليم في لبنان

1. تعزيز قاعدة البيانات الإحصائية وإنتاج واستخدام الإحصاءات التربوية

– تطوير إستراتيجية لإنتاج إحصاءات وطنية، بما في ذلك وضع جدول زمني لمسوحات وطنية منتظمة تسمح بإجراء تحليل مفصل وتعداد سكاني منتظم، بحيث تشكل قاعدة ارتكاز لكل الإحصاءات الوطنية حول المدارس الرسمية والخاصة المجانية وغير المجانية، فضلاً عن المدارس التابعة لمؤسسات أخرى مختلفة.

– إعداد استراتيجية لنشر المعلومات والمعطيات الإحصائية على نطاق واسع، مع تمكين المواطنين من الحصول عليها ومناقشتها.

– إجراء دراسات دورية ومنتظمة لأفواج التلاميذ.

– تشجيع الدراسات النوعية التي تركز على التحديات التي تواجه فئات معينة في الحصول على التعليم، وذلك من أجل فهم أفضل للعوامل المسببة الرئيسية ومعالجتها.

2. تعزيز فرص الحصول على التعليم على المستويات كافة، مع التركيز على الحد من التفاوتات الموجودة راهناً.

– تطوير خطة لتعميم رياض الأطفال على جميع المدارس الرسمية ومدارس الأونروا، وتعزيز التدريب والمناهج الدراسية.

– وضع برامج للوقاية من التسرب المدرسي يجمع ما بين الدعم الاجتماعي والمالي والتعليمي.

– إنشاء برنامج لمرحلة انتقالية تساهم في إعادة الأطفال الذين تسربوا من المدرسة.

– وضع استراتيجية ترمي إلى زيادة فرص وصول الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة إلى المدرسة.

3. تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين نوعية التعليم

– دمج مؤشرات ومعايير الجودة المطورة حديثاً، ضمنه توجه متناسق للاستخدام من قبل المفتشين التربويين في تقييمهم للمدارس الرسمية والمدارس الخاصة المجانية.

– رصد ومراقبة نوعية التعليم والتعلم في رياض الأطفال الخاصة في لبنان.

– تقييم احتياجات التدريب للمعلمين، مع ربط وثيق بين التدريب ورصد الأداء.

– وضع تصنيف خاص بمؤهلات المعلمين في مرحلة الروضة وإعداد برامج تدريب خاصة بهم.

– توفير التدريب على تعليم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم المدارس التي تسعى إلى تطبيق سياسة الدمج.

– تعزيز المعطيات الإحصائية المتعلقة بمعدلات التسرّب المدرسي وتشجيع الأبحاث حول العوامل المسببة.

– تطوير إستراتيجية وطنية لمعالجة مسألة ارتفاع نسب التسرّب بين التلامذة الأكثر فقراً في مدارس الشمال والبقاع، فضلاً عن التلامذة الفلسطينيين والسوريين.

السياسة الصحية وتفعيل أدائها.

يظهر من البحث أن مستوى الطب متقدم في لبنان على ان تقوم الوزارة بتوزيع الخدمات الصحية في المناطق والقرى وعلى الإدارة المساواة بين المرضى والعمل على الجودة عند الأطباء والصناديق الضامنة والمستشفيات والمختبرات والصيدليات وسائر موردي الخدمات الطبية، كما على الوزارة العمل على تحسين الإنتاجية بالمستوى المطلوب واستعمال عدد كاف من الاطباء

المساعدين الطبيين، وذلك عبر منافسة بين القطاعين الخاص والعام لخلق مناخ استثمار صحي ورسم الحدود بين إنشاء المستشفيات والتعاقد مع مستشفيات خاصة. وضمان التضامن الاجتماعي لتوفير خدمات على مستوى القدرة الشرائية على ان يتم التعاقد مع إدارة طرف ثالث لاستقبال المرضى في القطاع العام تحاشياً للبيروقرطية والنفوذ، بالإضافة الى تطوير الضمان الاجتماعي لتسريع العمل، على أن يتم شمول الخدمات الصحية الفئات كافة.

تأثيرات الأزمة السورية والنزوح على لبنان

لقد أثّر النزوح فعلاً على النمو الاقتصادي، وأدى الى أضرار بالقطاع السياحي وتدهور المالية العامة من خلال الضغوط على النفقات العامة وخسارة إيرادات عديدة، كما أثّر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتدهور ميزان المدفوعات، وتقلّص النشاط العقاري وتراجع التبادلات مع إتساع العجز .

ومع إن المصارف أبدت مناعة في الأزمة، ويمكن رصد بعض المنافع للنزوح، إلا أن التضخم بدأ بالظهور نتيجة الضغط على الكلفة، وخاصة في مجالات التعليم والصحة وشبكة الأمان الأجتماعي. كما أن الآثار على البنية التحتية بدأت بالظهور، وخاصة في مجال المياه والكهرباء والنفايات الصلبة وقطاع الطرق.

وكذلك فأن الضغط على سوق العمل أثر سلباً على العمالة اللبنانية، وزادت مستويات البطالة وإتسعت العمالة غير النظامية، وإنخفضت الأجور وزادت المنافسة غير المشروعة وغير العادلة على فرص العمل، وزادت نسبة الفقر وتضخمت أسعار المواد الاستهلاكية، وإنخفض الدخل في المناطق الفقيرة.

وعليه، فإن تكثيف الجهود للمساعدات الدولية ضروري جداً، وكذلك، وتحديد الإطار القانوني للسوريين في لبنان هو أمر أساسي، على ان يتم إنشاء مجتمعات في الاراضي السورية ومساعدة السوريين للعودة، ومحاربة الفساد وتنظيم العمالة مع استحداث مشاريع تنموية محلية في مناطق الانتشار وتأهيل البنى التحتية، ومساعدة الفقراء اللبنانيين ومواجهة التوترات على أنواعها من خلال إطلاق برامج متخصصة، وتمكين البلديات والمجتمع الأهلي من حلّ الاشكالات وتدريب المنظمات المدنية، وتعزيزقدرات التنسيق بين الجهات المعنية بالنازحين والمجتمعات المضيفة:

– تعزيز آليات التنسيق بين المنظمات الدولية والحكومة والمجتمع المدني والوكالات

المختصة، وإنشاء قاعدة بيانات للحد من تشتت جهود الإغاثة وتداخل مهام الجهات المعنية وازدواجية الانشطة وهدر الموارد.

– استنفار ما يتوافر لدى المنظمات الأهلية والمدنية من كوادر وما يقابلها لدى النازحين ايضاً، من اجل تغطية نقص الموارد والكفاءات بجوانبها المالية والفنية والتنظيمية.

– استخدام الكفاءات والموارد المحلية والحث على معايير الكفاءة والمحاسبة لمواجهة الفساد وإستغلال الظروف.

الخلاصة العامة

1. إن المهمات المطلوبة متشعبة وكثيفة وهي في المجالات الاقتصادية والإجتماعية والتنموية والمالية والإدارية.

2. الاصلاح الحقيقي يبدأ من خلال ضبط المالية العامة وزيادة الإمكانيات وهوامش التحرك لتمويل المتطلبات .

3. إن عملية الإصلاح البنيوي تتطلب ورشة إدارية قادرة على وضع خطط لمواجهة الاهتراء وتحسين أداء المؤسسات العامة.

4. إن السياسة الاجتماعية بكل أوجهها: البطالة، التقاعد، التعليم، الصحة، النقل، السكن،الضمان الاجتماعي، بحاجة إلى إعادة نظر لدرء أخطار التهميش والفقر والعوز واختناق القنوات الحالية بسبب الهدر والفعالية المحددة.

5. إن السياسة الاقتصادية يجب أن تتجه نحو القطاعات الإنتاجية ويتم العمل على زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد عامة.

6. إن المؤشرات السيئة على كل المستويات تحتّم العمل بشكل متوازن على ضبط الانزلاق الناتج عن الإهمال.

7. للبنان قدرات وطاقات وإمكانيات غير مستعملة يمكن إحياؤها وتفعيلها من أجل التوصل الى حل تدريجي يحفز النمو الاقتصادي ويقلل من الاختناق الاجتماعي.